وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 2 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يستقر رغم تصاعد توترات الشرق الأوسط

الرياض

استقرت أسعار النفط في تداولات أمس الثلاثاء مع تفوق آفاق العرض الأقوى ونمو الطلب العالمي الفاتر على المخاوف من أن التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط قد تؤثر على الإنتاج من المصدرين الرئيسيين المنطقة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم ديسمبر بمقدار 13 سنتًا، أو 0.18٪، إلى 71.83 دولارًا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم نوفمبر بمقدار 14 سنتًا، أو 0.21٪، إلى 68.31 دولارًا.

وأنهت العقود الآجلة لخام برنت شهر سبتمبر، يوم الاثنين، بانخفاض 9٪، وهو الشهر الثالث من الانخفاضات وأكبر انخفاض شهري منذ نوفمبر 2022. وانخفض بنسبة 17٪ في الربع الثالث لأكبر خسارة ربع سنوية له في عام. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 7٪ الشهر الماضي وانخفض بنسبة 16٪ للربع.

وكان رد فعل أسعار النفط ضعيفًا على إعلان بكين الأسبوع الماضي عن تدابير التحفيز المالي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستورد للنفط. ويتساءل المتداولون عما إذا كانت التدابير ستكون كافية لتعزيز الطلب الصيني الأضعف من المتوقع حتى الآن هذا العام.

وقال بيب جون رونغ، استراتيجي السوق في آي جي: "كانت هناك الكثير من التحفظات بشأن أسعار النفط، حيث يتطلع المشاركون في السوق إلى الإضافات القادمة للإمدادات من أوبك + بحلول نهاية هذا العام، إلى جانب توقعات الطلب الضعيفة من الصين والتي تنعكس في أحدث أرقام مؤشر مديري المشتريات في البلاد".

وأضاف رونغ: "ومع ذلك، كانت المشاعر أقل حساسية للبيانات الأضعف، حيث وجدت مجالًا للاستقرار على أمل أن تساعد مجموعة التحفيز الأخيرة في تحفيز الاقتصاد في المستقبل".

وانكمش نشاط التصنيع في الصين بشكل حاد في سبتمبر مع تباطؤ الطلبات الجديدة في الداخل والخارج، مما أدى إلى انخفاض ثقة أصحاب المصانع إلى مستويات منخفضة قياسية، وفقًا لمسح للقطاع الخاص يوم الاثنين.

ويقول المحللون إن سلسلة من تدابير التحفيز خلال الأسبوع الماضي من المرجح أن تكون كافية لإعادة نمو الصين في عام 2024 إلى حوالي 5٪ بعد أن ألقت البيانات الأقل من التوقعات في الأشهر العديدة الماضية شكوكًا حول هذا الهدف، لكنها لن تغير التوقعات طويلة الأجل.

وإلى جانب مخاوف الطلب، من المقرر أن ترفع أوبك +، التي تضم أعضاء أوبك وحلفاء مثل روسيا، الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا في ديسمبر.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام والوقود بنحو 2.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 27 سبتمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، النفط الخام يستقر بين مخاوف الطلب الصيني، وتأثير اضطرابات الشرق الأوسط. وقالوا، استقرت أسعار النفط يوم الثلاثاء، وهبطت للشهر الثالث على التوالي بسبب مخاوف من تباطؤ نمو الطلب على الرغم من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن هذه المكاسب المبكرة، التي استندت إلى مخاوف من تعطل الإمدادات العالمية، تبددت بسرعة. وقال محللون في، أي ان جي، في مذكرة: "أصبحت السوق مخدرة بشكل متزايد تجاه التوتر في المنطقة، حيث لم يكن هناك أي تأثير على إنتاج النفط بعد ما يقرب من عام من الصراع. ومع ذلك، إذا أصبحت إيران أكثر تورطاً، فإن هذا من شأنه أن يزيد من خطر انقطاع إمدادات النفط".
وخفضت منظمة الدول المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية مؤخرًا توقعاتهما للطلب على النفط في عام 2024، مشيرين إلى تباطؤ الطلب الصيني. أظهرت البيانات الصادرة يوم الاثنين أن نشاط التصنيع في الصين انكمش للشهر الخامس على التوالي وتباطأ قطاع الخدمات بشكل حاد في سبتمبر.

وسيعقد أعضاء أوبك وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة على نطاق واسع باسم أوبك+، اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة يوم الأربعاء. وفي الوقت الحالي، تخفض أوبك+ الإنتاج بمقدار 5.86 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل نحو 5.7% من الطلب العالمي، وفي وقت سابق من هذا الشهر، أرجأت المجموعة خطتها لتعزيز الإنتاج بعد أن وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في تسعة أشهر.

وأضاف محللو آي إن جي: "مع موافقة المجموعة على أهداف الإنتاج حتى نهاية نوفمبر، فمن غير المرجح أن توصي لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بأي تحول كبير في السياسة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«التحولات الجيوسياسية والركود الاقتصادي» يضغطان على أسعار الوقود الأوروبية

الرياض

استمرت أسعار البنزين في السوق الأوروبية في الانخفاض حتى منتصف سبتمبر 2024، ويعكس هذا التعديل التوازن الناجح الذي حققه مصنعو البنزين في تلبية الطلب المحلي والدولي، وتسلط التقلبات الأخيرة في الروبل الروسي مقابل العملات الرئيسية الضوء على حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الأوسع نطاقًا، والتي تتأثر بالتحولات العالمية في إنتاج النفط والعقوبات الدولية التي تؤثر بشكل متناسب على تكلفة الإنتاج النهائية للبنزين في السوق الأوروبية. وكان انخفاض أسعار النفط مدفوعًا بعدة عوامل، بما في ذلك تباطؤ الاقتصاد الصيني، ومخاوف الركود في أوروبا والولايات المتحدة، وزيادة الإنتاج في ليبيا، والتغييرات المحتملة في سياسات أوبك. وقد أثرت هذه العوامل بشكل مباشر على أسعار البنزين في ألمانيا. وعلى الرغم من هذه التغييرات، ظل الطلب على البنزين، والذي تحركه مشتقاته مثل الستيرين والأسيتون والفينول وغيرها من المواد العطرية، ثابتًا ومتوازنًا، مما ساهم في اتجاهات الأسعار الحالية.

ويشير الخبراء إلى أن انخفاض أسعار النفط قد يعزز بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة في كل من أوروبا والولايات المتحدة. وقد تساعد أسعار النفط المنخفضة البنوك المركزية على خفض أسعار الفائدة، وتخفيف الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا الشهر، في حين من المتوقع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة خفض أسعار الفائدة قريبًا. وقد يدعم هذا التيسير النقدي انتقالًا اقتصاديًا أكثر سلاسة للاقتصادات الكبرى وقد يساعد سوق الكيماويات الأوروبية، بما في ذلك إنتاج البنزين أيضًا.

كما أظهرت التطورات الأخيرة تقدمًا في النزاع بين عمال الموانئ الألمان وأصحاب العمل، فبعد تصعيد نهاية الأسبوع الذي أدى إلى إغلاق القطارات من ميناء هامبورغ، قدمت الرابطة المركزية لمؤسسات الموانئ البحرية الألمانية عرضًا جديدًا بعد خمس جولات من المفاوضات، وقد حظي هذا الاقتراح بدعم من النقابة التي تمثل عمال الموانئ، والتي تجري حاليًا استطلاعًا لآراء أعضائها لمعرفة ردود أفعالهم.

وجاء الاختراق في نزاع عمال الموانئ بعد وقت قصير من تعرض مشغلي السكك الحديدية لإغلاق في ميناء هامبورغ، وأبلغت شركة ميترانز للشحن بالسكك الحديدية عملائها أن الوضع في محطات ميناء هامبورغ قد تصاعد، حيث فرض الميناء قيودًا ولم يقبل القطارات في ذلك الصباح.

وتوقع موقع كيم انااليست، أن تستمر أسعار البنزين في أوروبا في الانخفاض على الأرجح، مع الحفاظ على التقلبات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الطلب من قطاعات التصنيع للاستخدام النهائي مثل الفينول والأسيتون والعطريات الأخرى. وظل الإنتاج الكيميائي في الاتحاد الأوروبي مستقراً طوال عام 2024، إلا أن الطلب الضعيف يعيق نمو الناتج عن الوصول إلى مستويات التعافي. وتظل أسعار الطاقة في المنطقة أعلى بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تشهد سوق البنزين تقلبات، حيث يراقب خبراء السوق عن كثب العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على أسعار البنزين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في وقت، تراجعت أسعار البنزين في أمريكا الشمالية بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الطلب من قطاعات التصنيع للاستخدام النهائي والركود العام في السوق. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الكوارث الطبيعية الأخيرة، التي عطلت العمليات، والتحولات في مخزونات النفط المحلية التي خلقت حالة من عدم اليقين.

بالإضافة إلى ذلك، أدى الخلل الحالي بين الطلب والعرض، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلى زيادة الضغوط على ديناميكيات تسعير البنزين في السوق الأمريكية. وتشمل العوامل المساهمة في هذا الانخفاض التقلبات في تكاليف الإنتاج وانقطاعات سلسلة التوريد المستمرة.

وتستمر المشتقات الرئيسية للبنزين، مثل مونومر الستيرين والفينول والكيومين، في إظهار ضعف الطلب. وعلاوة على ذلك، أثرت تقلبات الأسعار في النفتا، وهي مادة خام أساسية لإنتاج البنزين، بشكل مباشر على اتجاهات التسعير الإجمالية.

وفي الوقت نفسه، انخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية على نطاق واسع الأسبوع الماضي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة، مع انخفاض أكبر من المتوقع، ووصول مخزونات النفط الخام إلى أدنى مستوياتها في ما يقرب من عامين ونصف. وقد أثر هذا السيناريو على حجم الإنتاج الإجمالي وتكلفة البنزين في السوق الأميركية.

وأقر المشاركون في السوق بأن حتى أولئك الذين لديهم نظرة هبوطية للنفط يعترفون بأن السوق تعاني حالياً من نقص المعروض. وسيكون لدى منتجي المواد الكيميائية الأساسية في الولايات المتحدة خيارات مختلفة بشكل كبير مقارنة بتلك الموجودة في أوروبا وآسيا بسبب الاختلافات في القدرة التنافسية من حيث التكلفة. ومع ذلك، حذروا من استمرار المشاعر القوية في السوق، مع توقعات بوجود فائض في المخزونات العام المقبل تنبه بحذر سوق النفط الخام ومشتقاته مثل مصنعي البنزين.

ومع ذلك، فإن الشحنات معوقة بشكل أكبر مما يؤثر على حجم تجارة البنزين في السوق الدولية أيضًا. وبسبب إعصار هيلين، توقف ما يقرب من 30٪ من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، حيث تستعد الشركات للعاصفة، والتي يتوقع خبراء الأرصاد الجوية أن تشتد إلى إعصار قوي من الفئة 4 قبل أن تضرب اليابسة في منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة في شمال غرب فلوريدا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فرص استثمارية في الامتياز التجاري لمحطات وقود بالسعودية ملزمة بتصحيح أوضاعها

الاقتصادية

عرضت الشركات المالكة لمحطات الوقود الكبرى في السعودية فرصا استثمارية في الامتياز التجاري لمحطات وقود ملزمة بتصحيح اوضاعها قبل نهاية العام الجاري، وفقا لما ذكرته لـ"الاقتصادية" عبير جليح المؤسس والرئيس التنفيذي للمعرض الدولي للامتياز التجاري.

كانت وزارة الطاقة السعودية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وقعتا في وقت سابق اتفاقية تعاون لتنظيم خدمة منح الامتياز التجاري لقطاع محطات الوقود، حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير سبل التعاون بين الطرفين في قطاع محطات الوقود والتي ستمكن المستثمرين ورواد الأعمال من الحصول على حق الامتياز التجاري من المنشآت المؤهلة لإدارة وتشغيل محطات الوقود.

عبير جليح أضافت، أن حجم الفرص الاستثمارية الموجودة في معرض "فرنشايز ماركت" تصل إلى نحو 20 مليار ريال لجميع القطاعات الاستثمارية، 40% منها لقطاع المطاعم، فيما جاءت القطاعات الاستثمارية الأخرى بنسبة 60%.

وأوضحت أن هناك شركتين عالميتين متخصصتين في سوق الوساطة للعلامات التجارية تعمل على نقل العلامات التجارية السعودية إلى السوق العالمية.

وأشارت إلى أن هناك 15 علامة تجارية سعودية وعالمية معروضة للبيع الكامل والجزئي في معرض "فرنشايز ماركت"، إذ إن بعضها سيتم الاستحواذ عليها بنسبة 100%، فيما سيتم دخول شركاء لبعض العلامات بنسبة بيع جزئي من أسهمها.

وقالت المؤسس والرئيس التنفيذي للمعرض الدولي للامتياز التجاري: إن الاستثمارات المصرية تستحوذ على نحو 30% من حجم سوق الامتياز التجاري في السعودية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رويترز: استبعاد تعديل "أوبك+" سياسة الإنتاج في اجتماع الغد

الاقتصادية

قال 5 مصادر من "أوبك+" لرويترز إنها تستبعد أن توصي لجنة الرقابة الوزارية المشتركة التابعة للمجموعة هذا الأسبوع بإدخال أي تعديلات على اتفاقها الحالي لخفض الإنتاج وبدء الإلغاء التدريجي لبعض التخفيضات من ديسمبر، وذلك على الرغم من التراجع الحاد لأسعار النفط في الآونة الأخيرة. يعقد وزراء من منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفائها "أوبك+" بقيادة روسيا اجتماعا عن بعد للجنة غدا الأربعاء الساعة 12:00 بتوقيت جرينتش. وقال أحد المصادر طالبا عدم ذكر اسمه: "على الرغم من أن وضع سوق النفط معقد قليلا، لا أتوقع قرارا جديدا أو أي تعديلات على اتفاق أوبك+ في اجتماع الأربعاء".

هبطت أسعار النفط في 2024، إذ تراجع خام برنت الشهر الماضي إلى ما دون 70 دولارا للبرميل لأول مرة منذ 2021، وذلك تحت وطأة مخاوف حيال الطلب العالمي وزيادة الإمدادات من خارج "أوبك+". ويتحرك برنت في حدود 71 دولارا للبرميل في تعاملات اليوم.

وتخفض "أوبك+" الإنتاج حاليا بإجمالي 5.86 مليون برميل يوميا، وهو ما يعادل نحو 5.7% من الطلب العالمي، وذلك في سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ أواخر 2022.

وينص أحدث الاتفاقات على أن تزيد "أوبك+" الإنتاج 180 ألف برميل يوميا في ديسمبر في إطار خطة للإلغاء التدريجي لأحدث شريحة من التخفيضات الطوعية خلال 2025. وأُرجئت زيادة الإنتاج من أكتوبر بعد انخفاض الأسعار.

وسيكون هناك تركيز أيضا خلال الاجتماع وفي الأسابيع المقبلة على امتثال الدول للخفض، وبالتحديد امتثال العراق وقازاخستان اللذين تعهدا بتخفيضات تبلغ 123 ألف برميل في سبتمبر ومزيد من الخفض في أشهر لاحقة بهدف التعويض عن تجاوزات سابقة لحصص الإنتاج.

وقال مصدر في "أوبك+" لرويترز الأسبوع الماضي إنه حينما يتضح أن التخفيضات التعويضية تم تنفيذها في سبتمبر، فسيسمح هذا بالمضي قدما في زيادة ديسمبر، إذ ستكون الزيادة في صافي المعروض بالسوق طفيفة.

لكن محللين قالوا: إن عدم الامتثال قد يدفع السعودية ودولا أخرى إلى إلغاء تخفيضاتهم للإنتاج قبل ديسمبر.

وقالت حليمة كروفت من آر.بي.سي كابيتال في تقرير: "في حالة عدم الامتثال، يمكننا تصور إلغاء أسرع للتخفيضات الطوعية".

عادة ما تجتمع لجنة الرقابة الوزارية المشتركة كل شهرين ويمكن أن تقدم توصيات بتعديل السياسة. وتضم اللجنة وزراء النفط من دول منتجة كبرى منها السعودية وروسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركات يابانية تطلب مساعدة الحكومة لتعديل عقود استيراد الغاز

الاقتصادية

يواجه مشترو الغاز الطبيعي المسال في اليابان التي تعد من بين الأكبر في العالم باستيراد الغاز، صعوبات بسبب عدم مرونة التعاقدات بما فيه الكفاية ويحتاجون إلى مساعدة الحكومة في التفاوض للحصول على شروط أفضل، وفق رئيس إحدى جماعات الضغط في هذا القطاع. صرح تاكاشي أوتشيدا رئيس جمعية الغاز اليابانية، خلال مقابلة أمس بأن ما يسمى ببنود الوجهة التي تحد من إعادة بيع الشحنات تجعل من الصعب على الشركات الالتزام بتعاقدات تمتد لعقود طويلة في ظل حالة عدم اليقين بشأن الطلب المستقبلي. وتعد هذه القيود شائعة في عمليات إبرام التعاقدات مع شركات منتجة مملوكة لقطر، علاوة على منتجين آخرين ممن لا يريدون أن يؤثر الغاز المعاد بيعه سلبا على الطلب في أسواق أخرى.

إلغاء بند الوجهة من عقود الغاز

ذكر أوتشيدا الذي يشغل أيضا منصب رئيس شركة "طوكيو غاز": "طلبنا من الحكومة المساعدة في إلغاء بنود الوجهة من العقود". وأشار إلى أن القطاع الخاص لا يمكنه وحده الحصول على اتفاقات بشروط مرنة.

كانت شركات المرافق اليابانية مترددة في توقيع عقود جديدة مع قطر، التي لديها خطة طموحة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال وضمان بقائها قوة رئيسة في السوق العالمية. وأشار بعض المشترين الجدد من الشركات المنتجة في الشرق الأوسط -بما فيها شركة "توتال إنرجي" وألمانيا- إلى أنه ربما يكون هناك بعض المرونة في تلك الشروط، في ظل سعيهم للحد من استخدام الوقود الأحفوري لتحقيق الأهداف المناخية.

تشكل اليابان قوة كبيرة في تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، وقد ضمنت شركات المرافق الخاصة بالكهرباء والغاز فيها مزيد من الإمدادات من أستراليا والولايات المتحدة الأميركية، واللتين تتنافسان مع قطر بوصفهم أكبر مصدري هذه المادة فائقة التبريد حول العالم. لم تجدد كل من شركة "جيرا" (Jera) و"طوكيو غاز" عقودهما مع قطر بعد انتهاء صلاحيتها خلال 2021. تستخدم اليابان حاليا ثلثي الغاز الطبيعي المسال الذي تشتريه، وتُعيد بيع الثلث المتبقي في الخارج. رغم ذلك، من المتوقع أن تتضمن 40 % من عقودها طويلة الأجل بنود الوجهة مع حلول 2030، وفق تحليل أجرته منظمة اليابان للمعادن وأمن الطاقة.

مزيج الطاقة الياباني

يمثل الوقود الأحفوري حاليا 70 % من توليد الكهربا في الدولة الآسيوية، بما في ذلك الغاز الطبيعي والفحم، وهي بصدد مراجعة خطتها الإستراتيجية للطاقة، التي قد تحدد مزيج الطاقة لما بعد 2030. رغم انخفاض عدد السكان، وتشير التوقعات إلى أن الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات ربما يعززان استهلاك الكهرباء.

اختتم أوتشيدا بأنه "سيصبح من الصعب تزويد مراكز البيانات بالكهرباء المولدة بالطاقة المتجددة"، مضيفاً أن توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي المسال هو الحل الأكثر واقعية في الوقت الراهن لتحقيق الاستقرار في الإمدادات لهذه المنشآت عالية الاستهلاك للطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"إنرجي جي بي" لـ"الاقتصادية": أسعار النفط الأمريكي تتعرض لضغوط بيع شديدة

الاقتصادية

تعرضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط لضغوط بيع شديدة حيث انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ 3 أسابيع تقريبا على خلفية تباطؤ نمو الطلب العالمي على الوقود، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" ألكسندر بوجال مستشار شركة "إنرجي جي بي" الدولية. بوجال أشار إلى التقارير التي تفيد بأن "أوبك+" من المقرر أن تزيد الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميا في ديسمبر، موضحا أن المخاوف من أن الصراع المتسع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تقليص إمدادات النفط الخام.

تحذيرات جولدمان ساكس

حذر بنك جولدمان ساكس من أن مزيد من التصعيد في الصراع في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بإغلاق مضيق هرمز، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

وأوضح البنك أنه رغم من التوترات المتزايدة، فإن علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسواق النفط لا تزال منخفضة، وتطغى عليها المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي في الصين والولايات المتحدة. البنك أشار إلى أن المضاربين وضعوا رهانات هبوطية قياسية على النفط الخام، ما قد يؤدي إلى تفاقم تقلبات الأسعار إذا تدهور الوضع. من جانبه، ذكر بنك "ستاندرد تشارترد" أنه من غير المرجح أن تقبل أوبك+ أي تراجع آخر عن الوعود التي قطعها منتجو أوبك+.

ملء الاحتياطي الإستراتيجي الأمريكي

قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون إن الولايات المتحدة تعتزم شراء 6 ملايين برميل من النفط لإعادة ملء الاحتياطي النفطي الإستراتيجي وسيتم تسليم النفط بين فبراير ومايو 2025 بسعر أقل من 70 دولارًا للبرميل حيث تهدف عملية الشراء هذه إلى إعادة بناء الاحتياطيات بعد المبيعات الطارئة في 2021 وتأمين أمن النفط على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، ذكر جون هال مدير شركة ألفا انرجي الدولية، أن النفط الخام تجاهل نسبيا التوغل البري الإسرائيلي في لبنان في حين قفز مؤشر الدولار الأمريكي مدفوعا بالتوقعات الحذرة لرئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي باول بشأن تخفيضات أسعار الفائدة والمخاطر الجيوسياسية.

من ناحيته، قال فولفجانج الياس مدير شركة "إنرجي فيينا"، إن مجموعة أوبك+ كان من المقرر أن تقوم بإلغاء تخفيضات الإنتاج طويلة الأمد ابتداء من بداية أكتوبر، لكن المجموعة قررت تأجيل زيادات الإنتاج، وسيكون الامتثال لتعهدات التحالف بخفض الإنتاج أمرا أساسيا في تحديد ما إذا كانت أسواق النفط ستظل ضيقة أم لا.

أسعار النفط

استقر النفط اليوم الثلاثاء مع احتمال زيادة المعروض في السوق وسط نمو ضعيف للطلب العالمي ما عوض المخاوف من أن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط قد يعطل الصادرات في منطقة الإنتاج الرئيسة.

زادت العقود الآجلة لخام برنت للتسليم في ديسمبر 13 سنتا أو 0.18 % إلى 71.83 دولار للبرميل خلال التعاملات. بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي للتسليم في نوفمبر 11 سنتا أو 0.16 % إلى 68.28 دولار للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط ترتفع بفعل تصاعد الهجمات في الشرق الأوسط

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط اليوم (الأربعاء) بفعل مخاوف من أن يتحول الصراع في الشرق الأوسط إلى حرب أوسع نطاقاً، ويعطل إمدادات النفط من منطقة إنتاجه الرئيسية، بعد أن أطلقت إيران صواريخ باليستية على إسرائيل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت أكثر من دولار إلى 74.56 دولار للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 88 سنتاً، أو 1.26 في المائة، إلى 70.71 دولار للبرميل، بحلول الساعة 00:29 بتوقيت غرينتش، منخفضاً قليلاً عن ارتفاعه بأكثر من دولار في وقت سابق من الجلسة. وقفز الخامان القياسيان بأكثر من 5 في المائة خلال التداول الثلاثاء.

وقالت إسرائيل إن إيران أطلقت أكثر من 180 صاروخاً باليستياً عليها أمس، رداً على حملة إسرائيلية على حلفاء طهران من «حزب الله» في لبنان. وإيران عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنتج رئيسي للنفط في المنطقة. وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن تدفع إيران ثمن هجومها الصاروخي على إسرائيل، بينما قالت طهران إن أي رد سيقابل «بدمار واسع النطاق»، مما أثار مخاوف من حرب أوسع نطاقاً.

وعبر الرئيس الأميركي جو بايدن عن دعم الولايات المتحدة الكامل لحليفتها إسرائيل، وحدد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً بشأن الشرق الأوسط اليوم (الأربعاء). وتجتمع لجنة وزارية من «أوبك» وحلفاء لها بقيادة روسيا، فيما يعرف بتحالف «أوبك بلس»، في وقت لاحق من اليوم لمراجعة وضع السوق، مع عدم توقع أي تغييرات في السياسة.

ومن المقرر أن يرفع «أوبك بلس» الإنتاج 180 ألف برميل يومياً، بدءاً من ديسمبر (كانون الأول). وتباينت بيانات المخزونات الأميركية، ففي حين انخفضت مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير الأسبوع الماضي، ارتفعت مخزونات البنزين، حسبما ذكرت مصادر في السوق، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، أمس (الثلاثاء).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

وزيـر الطاقـة الإمـاراتي: «أوبـك بلـس» يقـوم بعمـل «نبيـل» لتحقيق التوازن في سوق النفط

قـال وزيـر الطاقـة الإمـاراتي سـهيل المزروعـي اليـوم (الأربعـاء) إن تحالـف «أوبـك بلـس» يقـوم بعمـل «نبيـل» لتحقيـق التـوازن في سـوق النفـط، حـتى لـو لم ينتـج غالبيـة النفـط في العالم. وأضاف المزروعي خلال فعالية في إمارة الفجيرة: «لقد ضحت (أوبك بلس) أكثر من غيرها؛ لكن العنصر الحاسم هو بقاء المجموعة متحدة».

وحـذَّر مـن أنـه «مـن دون اسـتثمارات، سـواء في المنبـع وفي مصافي النفـط والتجـارة، سـنكون أمـام أزمـة خانقـة». وقـال: «إذا كان هنـاك شيء يدعـو للقلـق فهـو مسـتوى الاسـتثمار في النفـط والغـاز الـذي لا أعتقـد أنـه يلـبي الاحتياجـات المتوسـطة والطويلـة الأجـل للعـالم أجمـع».

«أوبك» تجتمع الأربعاء وسط صخب عالمي وإقليمي يحيط بأسواق النفط

الشرق الأوسط

من المقرر أن تجتمع لجنة تضم كبار الوزراء من «أوبك بلس»، الأربعاء، وسط أحداث صاخبة عالمية وإقليمية تحيط بأسواق النفط، تجعل المباحثات والمناقشات شديدة التعقيد، على أن الهدف الأبرز لـ«أوبك»، وهو استقرار السوق، يغلب على صانع القرار دائماً.

والمراقب لأسواق النفط يجد نفسه بين مؤثرات عدة ومتزايدة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، منها ما يؤثر على قطاع النفط بشكل مباشر، وآخر بشكل غير مباشر؛ فمن استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وتصاعد الصراع في الشرق الأوسط، إلى المخاوف على الطلب العالمي نتيجة انكماش نشاط التصنيع في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، للشهر الخامس في سبتمبر (أيلول)، مع زيادة الإنتاج المقررة من دول «أوبك بلس»، وعودة إنتاج ليبيا.

ويبدو أن تجمع «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاءها، في طريقه للمضي قدماً في زيادة إنتاج النفط المقررة في ديسمبر (كانون الأول)، لكن يتعين عليهم أولاً خفض الإنتاج لمعالجة الإنتاج الفائض من بعض الأعضاء.

وتستهدف «أوبك بلس» بقيادة السعودية، تحقيق التوازن بين العرض والطلب لاستقرار السوق، بما ينعكس على الاقتصاد العالمي.

ومن المقرر أن يرفع تحالف «أوبك بلس»، الإنتاج 180 ألف برميل يومياً في ديسمبر. وتعهد عضوان في «أوبك بلس»، هما العراق وكازاخستان، بإجراء تخفيضات إجمالية 123 ألف برميل يومياً في سبتمبر، للتعويض عن زيادة الإنتاج في وقت سابق فوق المستويات المتفق عليها.

وتخفض «أوبك بلس» حالياً إنتاجها بإجمالي 5.86 مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل نحو 5.7 في المائة من الطلب العالمي على النفط. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أرجأت المنظمة خطة زيادة الإنتاج بعد أن هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في تسعة أشهر.

ويتداول النفط حالياً حول 70 دولاراً للبرميل، وهو أقل من مستوى التعادل للكثير من الدول الأعضاء في «أوبك بلس».

تأثيرات الصراع في المنطقة

ورغم كل هذه المعطيات، تأخذ الأسعار منحى هبوطياً؛ إذ تغلب المخاوف من ركود اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، على جميع المؤثرات الأخرى.

وعبّر عن هذا بوضوح، توربيورن تورنكفيست، رئيس مجلس إدارة شركة «غونفور»، وأبدى ثقته بأن الصراع بالشرق الأوسط لن يؤثر على إمدادات النفط، لكنه قال إن المتعاملين في السوق قلقون أكثر بشأن نقص الطلب.

وقال تورنكفيست في مؤتمر في الفجيرة بالإمارات، الثلاثاء: «أنا واثق جداً من أن هذا لن يكون له أي تأثير على الإطلاق على إمدادات النفط... يبدو أن السوق أكثر تركيزاً على المخاوف بشأن نقص النمو في الطلب على النفط».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويتوافق هذا مع رؤية نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الذي قال، الاثنين، إن التوتر في الشرق الأوسط لن يتسبب في تقلبات كبيرة في أسعار النفط عالمياً؛ لأن السوق استوعبت بالفعل تأثيرات هذه المخاطر.

وأضاف نوفاك، الذي يشرف على الاقتصاد الروسي بشكل عام، أن اقتصاد بلاده الخاضع لعقوبات سيتحمل أي ضغوط وأي قيود سعرية يفرضها الغرب على نفط البلاد. وذكر لقناة «العربية»: «يمكننا التعامل مع أي سعر».

وقال نوفاك رداً على سؤال حول مقتل الأمين العام لجماعة «حزب الله» حسن نصر الله: «الأحداث هنا وفي الشرق الأوسط تؤثر بالطبع على السوق». وأضاف: «أسعار النفط كانت متقلبة في الأسابيع القليلة الماضية... وأعتقد أن الأمور ستعود إلى طبيعتها».

وذكر نوفاك أن روسيا ستواصل تعاونها مع منظمة «أوبك»، بعد عام 2025، بعد انتهاء أجل الاتفاق الحالي لتحالف «أوبك بلس» بشأن تقليص إنتاج النفط.

ووفقاً للبيانات، لم تتأثر سوق النفط الخام إلى حد كبير بالتوترات في الشرق الأوسط على مدار العام الماضي، حيث لم تتأثر الشحنات، ولم تنجح هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر. حتى مع تصاعد التوترات هذا الأسبوع، مع إرسال إسرائيل قوات برية إلى لبنان، انخفضت أسعار خام برنت بنسبة 2.6 في المائة.

واستقرت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، مع احتمال زيادة المعروض في السوق وسط نمو ضعيف للطلب العالمي، مما عوض المخاوف من أن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط قد يعطل الصادرات في منطقة الإنتاج الرئيسية.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت للتسليم في ديسمبر 13 سنتاً أو 0.18 في المائة إلى 71.83 دولار للبرميل عند الساعة 00:50 (بتوقيت غرينتش). وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي للتسليم في نوفمبر (تشرين الثاني) 11 سنتاً أو 0.16 في المائة إلى 68.28 دولار للبرميل.

واختتمت العقود الآجلة لخام برنت سبتمبر، أمس، على انخفاض 9 في المائة، وهو تراجع للشهر الثالث وأكبر انخفاض شهري منذ نوفمبر 2022. وهوت 17 في المائة في الربع الثالث في أكبر خسارة فصلية لها في عام. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط 7 في المائة، الشهر الماضي، وهوى 16 في المائة في الربع الثالث.

وتعكس الأسعار المنخفضة أيضاً التوقعات بأن تحالف «أوبك بلس» سيفي بخطط إعادة الإنتاج بدءاً من ديسمبر.

إلى ذلك، تتأهب ليبيا لاستعادة الإنتاج بعد أن توصلت حكومتاها المتنافستان إلى اتفاق بشأن قيادة البنك المركزي، وفقاً لوكالة «بلومبرغ»، نقلاً عن أشخاص مطلعين على الأمر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«توتـال» و«إيـه بي إيـه» تعلنـان عـن مـشروع نفـط وغـاز بـ10 مليـارات دولار

أعلنت شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية وشركة «إيه بي إيه كورب» الأميركية يوم الثلاثاء عن قرار استثماري إيجابي لمشروع النفط والغاز الأكثر وعداً في سورينام، بلوك 58، والذي من المتوقع أن يفتتح إنتاج البلاد البحري. تريد الدولة الصغيرة الواقعة في أميركا الجنوبية أن تحذو حذو وغيانا المجاورة، حيث بدأ اتحاد بقيادة «إكسون موبيل» في عام 2019 في تطوير أكثر من 11 مليار برميل من موارد النفط والغاز القابلة للاستخراج، مما يحول البلاد إلى منتج بارز.

وقالت «توتال» إن قرار الاستثمار في المشروع الذي تبلغ تكلفته 10 مليارات دولار سيُتخذ في الربع الرابع، بهدف بدء الإنتاج في النصف الأول من عام 2028.

وكانت «رويترز» كشفت يوم الاثنين عن إعطاء الضوء الأخضر المالي للمشروع.

وأضاف الرئيس التنفيذي باتريك بويان أن منشأة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة التي يتم بناؤها في آسيا للمشروع من المتوقع أن تكون واحدة من أكبر منشآت الشركة. تعتزم شركتا «توتال إنرجيز» و«إيه بي إيه كورب» تطوير حقلي ساباكارا وكرابداجو، اللذين أُعيدت تسميتهما باسم «غران مورغو»، حيث تقدر الموارد القابلة للاستخراج مجتمعة بأكثر من 700 مليون برميل. وتم الإعلان عن ذلك في مجلس الوزراء الرئاسي في سورينام بحضور الرئيس تشان سانتوكي وبويان والرئيس التنفيذي لشركة «إيه بي إيه كورب» جون كريستمان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رئيس «غونفور»: الصراع في الشرق الأوسط لن يؤثر على إمدادات النفط

الشرق الأوسط

عبّر رئيس مجلس إدارة شركة «غونفور» توربيورن تورنكفيست عن ثقته في أن الصراع بالشرق الأوسط لن يؤثر على إمدادات النفط، لكنه قال إن المتعاملين في السوق قلقون أكثر بشأن نقص الطلب. وتتصاعد أعمال العنف في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع توسع رقعة النزاعات بين إسرائيل ولبنان مؤخراً، مع استمرار جبهة غزة في الصراع.

وقال تورنكفيست في مؤتمر بالفجيرة بالإمارات: «أنا واثق جداً من أن هذا لن يكون له أي تأثير على الإطلاق على إمدادات النفط... يبدو أن السوق أكثر تركيزاً على المخاوف بشأن نقص النمو في الطلب على النفط». ووفقاً للبيانات، لم تتأثر سوق النفط الخام إلى حد كبير بالتوترات في الشرق الأوسط على مدار العام الماضي، حيث لم تتأثر الشحنات، وكذلك لم تنجح هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر حتى مع تصاعد التوترات هذا الأسبوع مع إرسال إسرائيل لقوات برية إلى لبنان، وانخفضت أسعار خام برنت بنسبة 2.6 في المائة، واستقرت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، مع احتمال زيادة المعروض في السوق وسط نمو ضعيف للطلب العالمي مما عوّض المخاوف من أن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط قد يعطّل الصادرات في منطقة الإنتاج الرئيسية. وزادت العقود الآجلة لخام برنت للتسليم في ديسمبر (كانون الأول) 13 سنتاً أو 0.18 في المائة إلى 71.83 دولار للبرميل عند الساعة 00:50 بتوقيت غرينيتش. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي للتسليم في نوفمبر (تشرين الثاني) 11 سنتاً أو 0.16 في المائة إلى 68.28 دولار للبرميل.

وكانت أسواق النفط تحت ضغط من نمو الطلب الأضعف من المتوقع هذا العام، خصوصاً في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. وتعزّزت مخاوف الطلب يوم الاثنين بعد أن أظهرت البيانات انكماش نشاط التصنيع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم للشهر الخامس في سبتمبر (أيلول). واختتمت العقود الآجلة لخام برنت سبتمبر أمس على انخفاض 9 في المائة، وهو تراجع للشهر الثالث وأكبر انخفاض شهري منذ نوفمبر 2022، وهوت 17 في المائة بالربع الثالث في أكبر خسارة فصلية لها في عام. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط 7 في المائة الشهر الماضي، وهوى 16 في المائة في الربع الثالث.

إلى ذلك، تستعد ليبيا لاستعادة الإنتاج بعد أن توصلت حكومتاها المتنافستان إلى اتفاق بشأن قيادة البنك المركزي، وفقاً لوكالة «بلومبرغ»، نقلاً عن أشخاص مطلعين على الأمر. وتعكس الأسعار المنخفضة أيضاً التوقعات بأن «أوبك بلس» ستفي بخطط إعادة الإنتاج بدءاً من ديسمبر. ومن المقرر أن يجتمع كبار الوزراء من «أوبك بلس» الأربعاء الثاني من أكتوبر (تشرين الأول).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع صادرات روسيا من الغاز الطبيعي 7 % خلال 9 أشهر

الشرق الأوسط

ارتفعت صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال، إلى 23.5 مليون طن متري، بنسبة 7.3 في المائة، في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى سبتمبر (أيلول)، مقارنة بالعام السابق.

وارتفعت الإمدادات في سبتمبر وحده بنسبة 2.6 في المائة عن أغسطس (آب)، إلى 2.81 مليون طن، وفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن الثلاثاء.

وشكلت أوروبا معظم الصادرات، حيث استحوذت على نحو 12.2 مليون طن، أو 52 في المائة من إجمالي الإمدادات الروسية، في الأشهر التسعة الأولى من العام.

وفي الشهر الماضي، بلغت الإمدادات إلى أوروبا 980 ألف طن، بانخفاض طفيف عن مليون طن في أغسطس 2024، وسبتمبر 2023 لكل منهما.

ووفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن ووزارة الخارجية الأميركية، أرسلت شركة «أركتيك إل إن جي2»، المتضررة من العقوبات، 6 شحنات من الغاز الطبيعي المسال بدءاً من أغسطس.

و«أركتيك إل إن جي2» تعد ثاني مشروع كبير للغاز الطبيعي المسال لشركة «نوفاتيك».

وزاد حقل «يامال» للغاز الطبيعي المسال الذي تديره شركة «نوفاتيك»، صادراته في يناير وسبتمبر بنسبة 10.6 في المائة، على أساس سنوي إلى 14.6 مليون طن. وفي سبتمبر، انخفضت الشحنات بنسبة 4.7 في المائة عن أغسطس، إلى 1.63 مليون طن.

وصدر حقل «سخالين - 2» الذي تسيطر عليه شركة «غازبروم» 7 ملايين طن من جزيرة المحيط الهادي في يناير وسبتمبر، بانخفاض 2.8 في المائة على أساس سنوي.

وانخفضت الإمدادات من المصنع في الشهر الماضي، بشكل طفيف إلى 830 ألف طن من 890 ألف طن في أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصادر الطاقة المتجددة تغطي 56 % من كهرباء ألمانيا

الشرق الأوسط

يواصل قطاع الطاقة المتجددة في ألمانيا نموه؛ حيث شكّلت الكهرباء المولّدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية نحو 56 في المائة من إجمالي استهلاك الكهرباء في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام. وحسب تقديرات مركز أبحاث الطاقة الشمسية والهيدروجين في ولاية بادن - فورتمبرغ، والاتحاد الألماني لقطاعي الطاقة والمياه، يمثّل هذا زيادة بنسبة 52 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وحسب التقديرات، وفق «وكالة الأنباء الألمانية»، اليوم (الثلاثاء)، فإن مصادر الطاقة المتجددة غطت بصورة مستمرة أكثر من نصف استهلاك البلاد من الكهرباء شهرياً في عام 2024، بنسب تتراوح بين 53 في المائة و59 في المائة.

وشهدت الطاقة الشمسية نمواً كبيراً؛ إذ تم توليد نحو 65 مليار كيلوواط/ساعة، بزيادة 15 في المائة على أساس سنوي.

وانخفض إنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري، وتحديداً الفحم والغاز الطبيعي، بنسبة 10.5 في المائة؛ ليبلغ إجماليه 149 مليار كيلوواط/ساعة.

وبوجه عام، ارتفع إجمالي توليد الكهرباء من المصادر المتجددة بنسبة 8.3 في المائة، ليصل إلى 217 مليار كيلوواط/ساعة.

وقالت رئيسة المجلس التنفيذي للاتحاد الألماني لقطاعي الطاقة والمياه، كيرستين أندريا: «أن تصبح أكثر من نصف الكهرباء المستهلكة في ألمانيا الآن من مصادر متجددة بصفة مستمرة، يُظهر هذا أننا نسير على الطريق الصحيح».

وأكدت أندريا أهمية تطوير مرافق تخزين الكهرباء وتوسيع الشبكة للاستفادة الكاملة من الكهرباء الخضراء، وقالت: «توليد الكهرباء من الرياح والشمس ليس ثابتاً. نحن بحاجة إلى طاقة آمنة في الأوقات التي لا تكون فيها الشمس مشرقة ولا تهب الرياح».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نوفاك: «أوبك بلس» يقلص حصته السوقية لدعم الاستقرار

عكاظ

أكد نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن تحالف (أوبك بلس) يعمل على تقليص إمدادات النفط والتخلي عن جزء من حصته السوقية على نحو إستراتيجي، كي تتمكن الدول المنتجة من توفير حصيلة استثمارات كافية بناء على أسعار ملائمة لكل من المنتجين والمستهلكين.

وأوضح نوفاك في لقاء مع (العربية نيوز) أن الحفاظ على الحصة السوقية للتحالف في الأمد الطويل أكثر أهمية من السعر.

وذكر أن دول (أوبك بلس) ربما تتعمد خسارة حصتها السوقية مؤقتاً عن عمد، لكنها تتطلع إلى المستقبل وليس إلى الحاضر، إذ يعد تطوير قطاعات الطاقة في البلدان المُصدرة للنفط أولوية.

وأضاف أن تحقيق ذلك يتطلب موازنة السعر عند مستوى يُرضي كلاً من المصدرين والمستوردين على حد سواء؛ كي لا يتراجع الطلب جراء ارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أن سعر النفط حالياً، الذي يبلغ 80 دولاراً للبرميل في المتوسط على مدار عام 2024، متوازن ومناسب للطرفين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شره مراكز البيانات للطاقة يهدد أهداف المناخ في أميركا

اندبندنت

بحسب تقديرات المحللين، فإن الذكاء الاصطناعي بحاجاته الهائلة من الطاقة لمراكز البيانات يضغط بشدة على شبكة الكهرباء في الولايات المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي جرت مناقشات ضمن "أسبوع مدينة نيويورك للمناخ" لم يكن الجدل السائد فيها حول الوقود الأحفوري من نفط وغاز وفحم كالعادة، بل كان الخطر الذي يهدد بعدم تحقيق أهداف مكافحة التغيرات المناخية يأتي من شركات التكنولوجيا الكبرى، بخاصة التي تعمل على تطوير الذكاء الاصطناعي، ومن عدم كفاية مصادر الطاقة المتجددة لتغذية شبكة الكهرباء الأميركية.

بحسب تقديرات المحللين، فإن الذكاء الاصطناعي بحاجاته الهائلة من الطاقة لمراكز البيانات يضغط بشدة على شبكة الكهرباء في الولايات المتحدة، التي تعاني أصلاً، بما يهدد قدرة أميركا على تحقيق أهداف مكافحة التغيرات المناخية التي تعهدتها. وقدر هؤلاء زيادة غير مسبوقة في الطلب على الطاقة نتيجة كميات الطاقة المضاعفة التي تستهلكها مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي وتباطؤ مشروعات الطاقة المتجددة أكثر من المتوقع وما تطلبه من وقت لربطها بشبكة الكهرباء.

وعدل غالب المحللين سيناريوهات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الولايات المتحدة نتيجة العوامل السابقة، إضافة إلى تمديد فترات عمل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم عن المواعيد التي كانت محددة سلفاً في إطار التزامات خفض الانبعاثات.

وهكذا تركزت مناقشات أسبوع المناخ ليس على شركات النفط والغاز إنما على شركات التكنولوجيا الكبرى باعتبارها مسؤولة عن الإخفاق في تقليل الانبعاثات وتحقيق الأهداف المناخية، ليس في أميركا فقط، بل في العالم كله تقريباً.

شره الذكاء الاصطناعي

على رغم أن بعض شركات التكنولوجيا الكبرى لديها مشروعات للحصول على الطاقة لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي من مصادر متجددة، سواء باستثماراتها هي أو بالتعاقد مع موردين ينتجون طاقة نظيفة، فإن كميات الكهرباء التي تستهلكها من الشبكة العام تتزايد بصورة هائلة وصفه البعض بأنه "شره الطاقة للذكاء الاصطناعي"، بحسب ما نقلت صحيفة "فايننشال تايمز".

حذر التقرير الأخير لمؤسسة "بلومبيرغ لتمويل الطاقة الجديدة" الصادر هذا الأسبوع من تباطؤ التقدم الأميركي على طريق خفض انبعاثات الكربون متوقعاً أن تنخفض الانبعاثات بنسبة 34 في المئة فقط بحلول عام 2030 عن مستوياتها عام 2005. بينما التقديرات الرسمية الأميركية كانت بخفض الانبعاثات بنسبة ما بين 50 و52 في المئة عن مستوياتها عام 2005 بحلول عام 2030، والوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2050، ضمن التزامات الولايات المتحدة بأهداف اتفاق باريس للمناخ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تقول كبيرة محللي الطاقة في مؤسسة "بلومبيرغ لتمويل الطاقة الجديدة" للأبحاث تارا يارانايان إن ذلك الوضع بالنسبة إلى تحقيق أهداف المناخ الأميركية "ليس جيداً على الإطلاق"، وتعد الزيادة في الطلب من الذكاء الاصطناعي على الكهرباء "سبب اضطراب كبيراً" في جانب العرض.

يضاف إلى طلب الذكاء الاصطناعي المتزايد على الطاقة مشكلات البنية التحتية للشبكات، ليس في الولايات المتحدة فقط إنما في العالم كله تقريباً، وعلى سبيل المثال تعتزم الصين إنفاق 800 مليار دولار من الاستثمارات في السنوات الست المقبلة للتغلب على مشكلات نظام الطاقة لديها في إطار تحولها السريع من توليد الطاقة بالفحم إلى المصادر المتجددة.

الشبكات والطاقة المتجددة

ظل الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة شبه ثابت مدة عقدين من الزمن، أما التوقعات الآن فهي بزيادته بنسبة 9 في المئة بحلول عام 2028، كما تقدر مجموعة "آي سي أف" الاستشارية التي تتوقع زيادة الطلب على الطاقة في أميركا بحلول عام 2033 بنسبة 20 في المئة، وترجع ذلك إلى زيادة الطلب من مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، وكذلك نقل الصناعات التي كانت بالخارج إلى أميركا.

توقع معهد أبحاث الطاقة الكهربائية هذا العام أن يتضاعف نصيب مراكز البيانات من استهلاك الكهرباء في السنوات المقبلة حتى نهاية هذا العقد، فإن وزيرة الطاقة الأميركية جنيفر غرانهولم قالت في مقابلة مع "فايننشال تايمز" إنها تعتقد أن بإمكان أميركا تحقيق هدف صفر انبعاثات في وقت تلبي فيه الطلب الهائل والمتزايد على الطاقة. وأشارت إلى ما جرى تخصيصه في قانون خفض التضخم من الدعم للطاقة الخضراء بقيمة 370 مليار دولار.

إلا أن الشركات التي تعمل على تطوير مشروعات الطاقة المتجددة ترى أن إنتاج ما يكفي منها لتلبية الزيادة في الطلب صعب في ظل احتياجها خمس سنوات كي تصبح فاعلة نتيجة التأخير في الإجراءات وفي وصل إنتاجها بالشبكة.

وأدت زيادة الطلب على الطاقة، بخاصة من مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، إلى تأخير وقف العمل في محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم التي كان مقرراً خروجها من الخدمة. وعدلت شركة "غلوبال كومودتي إنسايتس" التابعة لمؤسسة "ستاندرد أند بورز" توقعاتها لبقاء نسبة 40 في المئة من محطات الطاقة العاملة بالفحم بنهاية العقد الحالي، حتى مع زيادة الإنتاج من مصادر متجددة.

وعلى رغم أن الولايات المتحدة زادت إنتاجها من الطاقة المتجددة فإن الزيادة الهائلة في الطلب على الكهرباء لن تبقي فقط على محطات الطاقة العاملة بالفحم فحسب، بل إن غالب محطات الطاقة العاملة بالغاز ستستمر لسنوات طويلة، كما أن زيادة توليد الكهرباء بمحطات تعمل بالطاقة النووية هو الآن محط اهتمام الشركات الأميركية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.